

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- لو رجع شهود تزكية : فحكمهم حكم رجوع من زكواهم .
- الثانية : لو رجع شهود تزكية : فحكمهم حكم رجوع من زكواهم .
- الثالثة : لا ضمان برجوع عن شهادة بكفالة عن نفس أو براءة منها أو أنها زوجته أو أنه عفا عن دم عمد لعدم تضمنه مالا .
- وقال في المبهيح قال القاضي : هذا لا يصح لأن الكفالة تتضمن بهرب المكفول والقود قد يجب به مال .
- الرابعة : لو شهد بعد الحكم بمناف للشهادة الأولى : فكرجوعه وأولى .
- قاله الشيخ تقي الدين C .
- واقصر عليه في الفروع .
- الخامسة : لو زاد في شهادته أو نقص قبل الحكم أو أدى بعد إنكارها : قبل .
- نص عليهما .
- كقوله لا أعرف الشهادة .
- وقيل : لا يقبل كبعد الحكم .
- وقيل : يأخذ بقوله المتقدم .
- وإن رجع : لغت ولا حكم ولم يضمن .
- وإن لم يصرح بالرجوع بل قال الحاكم توقف فتوقف ثم عاد إليها : قبلت في أصح الوجهين .
- ففي وجوب إعادتها احتمالان .
- قلت : الأولى عدم الإعادة .
- وأطلقهما في الفروع